اقتصاد

فوق الطاولة

ملح الفساد.. لا يملِّح!

علي نزار الآغا

أتيح لي منذ أيام لقاء المسؤول الأول في أحد الأجهزة الرقابية، ودار بيننا نقاش صريح وشفاف حول دور هذه الأجهزة، وإمكانياتها المتاحة، وما يعوق عملها الرقابي ليكون فاعلاً، وحدود ممارسة مهماتها التفتيشية والخبرات والطاقات البشرية المهمة لديها.

بعد هذا اللقاء خرجت بعدة انطباعات وتساؤلات عن جدوى عمل الأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد، أضعها أمامكم في هذه السطور: أن تكون أجهزة الرقابة مرتبطة مباشرة بالحكومة، فهذا برأيي «ضحك على اللحى»، إذ يصعب الوثوق بجدوى عملها مئة بالمئة، فهي أجهزة تتبع للحكومة وبنفس الوقت تراقبها!

أجهزة الرقابة على اختلاف اختصاصاتها تدرك هذه القيود تماماً، لذا أعتقد أنها تعمل على مبدأ «الحيط الحيط ويارب السترة» فوجود حدّ أدنى من الرقابة، أفضل من عدم وجودها نهائياً.

بين تقييد صلاحيات تلك الأجهزة، ورسم حدود لمناطق معزولة الرقابة في مؤسسات الحكومة، قد تنتشر ألغام الفساد، ما يجعل مكافحة الفساد كظاهرة عامة، غير موضوعية، وهنا يخطر ببالي الكثير من الأسئلة، ولعل أكثرها نزقاً: لماذا لم نسمع عن تدقيق وكشف لحالات فساد في مؤسسة رئاسة الحكومة؟ لماذا هناك حدود في الرقابة عملياً على عمليات ضخّ الدولار اليومية لشركات الصرافة المرخصة من مصرف سورية المركزي، في إطار التدخل لضبط سوق وأسعار الصرف لكونه غير وارد فنياً؟ لماذا لا تملك أجهزة الرقابة قدرة على الولوج إلى مجلس النقد والتسليف والتدقيق في قراراته؟ لماذا لم نسمع عن تدقيق وحالات فساد في شركات الصرافة والمصارف التي تمنح تسهيلات ائتمانية للتجار التي قد تستخدم للمضاربة أو لتهريبه؟ لماذا لم نسمع عن إيقاف شركات البورصة غير المرخصة «الفوركس» التي تساعد على تهريب القطع خارج البلد؟ لماذا لم نسمع حتى اليوم عن توقيف لأمراء حرب أو تجار أزمة؟ لماذا لم نسمع عن تدقيق وكشف حالات فساد في الأجهزة الرقابية نفسها؟.. وغيرها الكثير من الأسئلة المشابهة، التي لا يسعني عرضها كلها. إلا أن النتيجة التي وصلت إليها تتلخص بأن تحويل تبعية الأجهزة الرقابية لرئيس الجمهورية مباشرة، أصبح ضرورة «حتمية» لتأسيس البنية التحتية المتينة لمحاربة الفساد وكشف نقاط الخلل في الأداء الحكومي.

من دون ذلك تبقى الشبهية سمة العمل الرسمي، فالرقابة هي ملح الفساد، لكن الملح تفسده الرطوبة، ولا يملّح إلا تحت أشعة الشمس.

المستثمرون غير متحمسين لمشروعات الطاقات المتجددة

مؤسسة التوليد: نقص الغاز والفيول يخفض توليد الكهرباء حوالي ٤٠٪

عبد الهادي شباط

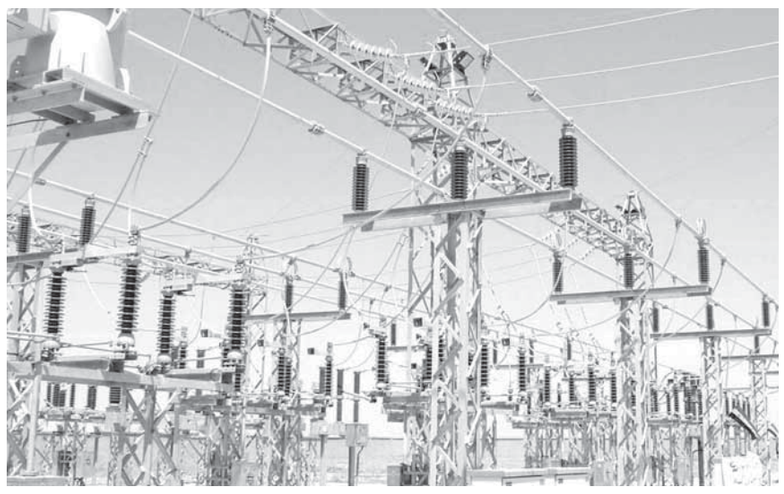

كشف مدير عام مؤسسة التوليد في وزارة الكهرباء محمد العبد الله لـ«الوطن» أن حجم الطاقة الكهربائية المخطط توليدها في عام ٢٠١٥ كانت ٣٢ مليار كيلو واط ساعي تم تنفيذ وتوليد نحو ١٩ مليار كيلو واسط ساعي لتكون نسبة التنفيذ وتوليد الطاقة الكهربائية خلال العام السابق نحو ٥٩,٤٪.

وفي التفصيل بيّن المدير العام أن نسبة التوليد البخاري من محطات توليد تشرين البخارية وبانياس ومحردة والزارة بلغت ٧٤٪ حيث كان مخطط توليد ١١ مليار كيلو واط في حين تم تنفيذ ٨,٢ كيلو واط منها في حين بلغت نسبة التوليد من مجموع محطات الدارة المركبة التي تضم محطات توليد الدير علي وتوسع الدير العلي ومحطة توليد النصارية وزيزون وجندر وتشرين (دارة مركبة) ٤٩,٥٪ حيث كان من المخطط توليد ١٧,٣ مليار كيلو واط ساعي واستطاعت المؤسسة توليد ٨,٥ مليارات منها وأن نسبة التوليد الغازي التي يشمل غازيات محطة تشرين ومنشأة توليد السويدية ومنشأة توليد اليتم وتوسع بانياس سجلت ٦١٪ حيث تم التخطيط لتنفيذ ٣,٦ مليارات كيلو واط في حين تم تنفيذ ٢,١ مليار منها وعن انخفاض نسب التنفيذ من حجم المخطط بيّن أن الأسباب تتعلق بنقص إمدادات الغاز والفيول لمحطات التوليد وخاصة مع توقف هذا الإمداد مؤخراً لمحطات التوليد في المنطقة الجنوبية والتي تشمل محطات الدير علي وتشرين والناصرية والتي كانت تؤمن الجزء الأهم من حجم الطاقة المولدة.

وفي سياق متصل كشف تقرير مقدم من المؤسسة لوزارة الكهرباء حول مشاريع الطاقات المتجددة أنه يتم العمل على متابعة تنفيذ هذه المشاريع ومن أهمها تنفيذ مشروع محطة كهروشمسية باستطاعة ٥ ميغا واط في منطقة دير عطية بموجب طلب عروض في عام ٢٠١٥ وتم تمديد الإغلاق لغاية ١٦ آذار القادم وكذلك تنفيذ مشروع محطة توليد كهروشمسية باستطاعة ١٠٠٠ ميغا واط بموجب طلب عروض خلال العام الماضي وتم أيضاً تمديد الإغلاق الخاص به حتى منتصف آذار، علماً أن المشروع يتألف من عدة مراحل على مدى عشر سنوات وحول تنفيذ مشروع محطة توليد كهروشمسية باستطاعة ٥ ميغا واط في جندر تم إعداد الدراسة اللازمة والتحضير للإعلان عن إنشاء محطة كهروضوئية باستطاعة ٥ ميغا واط في جندر.

وفي حسيا مشروع لتنفيذ محطة توليد كهروشمسية ٥ ميغا واط يتم أيضاً إعداد وتحضير الدراسة والإعلان اللازم وفي السويداء يتم إعداد التحضيرات للإعلان عن إنشاء محطة كهروضوئية باستطاعة أيضاً ٥ ميغا واط في صلخد وأيضاً في أم الزيتون في السويداء يتم العمل على إعداد الدراسة اللازمة والتحضير للإعلان عن إنشاء محطة كهروضوئية ثانية.

وبالانتقال إلى مصياف يتم التحضير لمشروع تنفيذ محطة توليد كهروشمسية باستطاعة ١٠ ميغا واط وكذلك مشروع لتنفيذ محطة مشابهة في منطقة جندر والتحضير لمشروع آخر في منطقة دير عطية بالتشارك مع القطاع الخاص بطاقة ٥ ميغا واط.

وبالانتقال إلى المشاريع الريحية تم الإعلان بطلب العروض في العام السابق لإنشاء محطة توليد ريحية باستطاعة ٥٠ ميغا واط في منطقة غباغب بدرعا للمرة الثالثة وحدد الإغلاق في منتصف كانون الأول الماضي دون أن يرد أي عرض لتنفيذ المشروع وأن المؤسسة تدرس اتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة طرح الإعلان عن المشروع للمرة الرابعة وفي منطقة قطيفة بحمص للمرة الثالثة يتم الإعلان عن مشروع لتنفيذ محطة توليد ريحية باستطاعة ٥٠ ميغا واط وحدد الإغلاق بـ١٧ الشهر الجاري.

وحل مشروع السنديانة بحمص لتنفيذ حطة توليد ريحية باستطاعة أيضاً ٥٠ ميغا واط يتم إعداد الدراسة اللازمة والتحضير للإعلان عن إنشاء المحطة المذكورة.

وحول تنفيذ مشروعات توليد الطاقة الريحية بالتشارك مع القطاع الخاص تم إعداد دراسة وإعلان عن إنشاء محطة توليد ريحية باستطاعة ١٠ ميغا واط في منطقة المعمورة بطرطوس في حين تم الإعلان بموجب طلب عروض خلال العام الماضي لتنفيذ مشروعين بالتشارك مع القطاع الخاص الأول في منطقة غباغب بدرعا والآخر في قطيفة بحمص.

مليون ومئة ألف لتر مازوت لمدينة حلب يومياً

وزير النفط لـ«الوطن»: الصيغة النهائية لاستثمار الطاقة التكريرية الفائضة في المصافي قريباً

علي محمود سليمان

بيّن وزير النفط والثروة المعدنية المهندس سليمان العباس أن العمل مستمر لتزويد محافظة حلب بالمخصصات من المشتقات النفطية، لدعم صمود الشعب فيها واستمرار عمل المؤسسات الحكومية وخاصة الأفران والمشافي.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أوضح وزير النفط أنه يتم تزويد محافظة حلب بـ٥٠ طلباً لمادة المازوت بشكل يومي، بما يعادل مليوناً ومئة ألف لتر مازوت، يتم إيصالهم لمحافظة حلب بقطاعاتها كافة من الأفران والمشافي وباقي القطاعات، إضافة للمازوت المخصص للتدفئة، على حين يتم تخصيص القطاع الصناعي المتمثل بمدينة الشيخ نجار الصناعية بثلاثة طلبات من الخمسين طلباً، بما يعادل ٦٠ ألف لتر يومياً، مشيراً إلى أن الكميات الحالية قد لا تكون تلبي الحاجة بنسبة مئة بالمئة ولكنها تغطي جزءاً مهماً منها في المرحلة الحالية.

وأكد وزير النفط أن ما يقوم به الجيش العربي السوري من إنجازات على الأرض سينعكس إيجاباً على أهالي مدينة حلب، وخاصة مع اقتراب السيطرة على المحطة الحرارية بما يسمح بعودة التيار الكهربائي للمدينة، وعندئذ سيتم تحويل كميات المازوت المخصصة للأمبيرات التي تستخدم لتشغيل مولدات الكهرباء، لمصلحة القطاع الصناعي.

وكشف وزير النفط سليمان العباس أنه يتم العمل حالياً على إنجاز الصيغة النهائية لاستثمار الطاقة التكريرية الفائضة في مصفاتي حمص وبانياس، بالتشارك مع القطاع الخاص، ويمكن عندها زيادة مخصصات حلب من المشتقات النفطية بما يلبي حاجتها، مضيفاً: إنه عندما ينضج العمل على التفاصيل ويصبح جاهزاً سيتم الإعلان عنه.

وعما يتعلق بمادة الغاز المنزلي أوضح وزير النفط أنه يتم تزويد حلب بشكل يومي بكمية تتراوح ما بين ١٤ إلى ١٥ ألف أسطوانة غاز وهي تغطي الحاجة ويمكن زيادة الكمية عند الضرورة.

هذا وكان رئيس مجلس الوزراء قدر أعلن أمس الأول عن قرب الوصول إلى حل لمشكلة المحروقات في حلب، حيث مشروع يتم العمل عليه وسنعلنه قريباً عندما يكلل بالنجاح لتأمين كل ما تحتاج إليه حلب والمدن الصناعية من مادة المازوت وهي نتيجة استثمار الطاقة الفائضة في مصفاتي حمص وبانياس بالتشارك مع القطاع الخاص بتصفية الطاقة الفائضة مقابل أجرة التنقية وننقله إلى حلب والمدن الصناعية في حسياء وعدرا والشيخ نجار.

الدورة الشهرية للمصرف.. ازدحام الصرافات

العقاري لـ«الوطن»: قروض السلع المعمرة تنتظر تقارير السيولة

محمد راكان مصطفى

كشف مصدر مسؤول في المصرف العقاري لـ«الوطن» أن المصرف منح أول قروضه التشغيلية في محافظة طرطوس.

وعن موضوع قروض السلع المعمرة بيّن المصدر أن السبب وراء تأخر إطلاقها يعود إلى انتظار صدور التقارير المالية الخاصة بالمصرف المتعلقة بالعام الماضي للوقوف على وضع سيولة المصرف وذلك لأن المصرف المركزي اشترط على المصرف عند الموافقة على منح قرض السلع المعمرة أن تكون سيولة المصرف ضمن الحدود الطبيعية.

مشيراً إلى أن المصرف يعمل على التنسيق مع مؤسسات التدخل الإيجابي لدى العام لوضع آلية لتسديد قيم البضائع المبيعة للمتعاملين الراغبين في الاقتراض وذلك من خلال منافذ بيع لدى هذه المؤسسات.

وعن إمكانية استغلال بعض الموظفين الراغبين في الاقتراض لهذه القروض لغاية غير الموضوعة لأجلها بين المصدر أنه من الممكن أن تتم آلية منح القروض للمقترضين بالحصول على مواد وسلع من هذه المؤسسات مغايرة للسلعة التي وافق المصرف على منح قرض، فمثلاً من الممكن للمقترض الحصول على جهاز موبايل بدلاً من حصوله على السلعة المعمرة التي منح المصرف موافقته عليها.

أما عن إمكانية فتح باب لاستغلال المقترضين من خلال شراء السلعة المعمرة بأسعار أقل من سعرها الممنوح بموجب القرض فأوضح المصدر أن مراقبة إجراء كهذا من الصعب أن يقوم به المصرف، وأن مثل هذه الرقابة يجب أن يتم وضعها من إدارة هذه المؤسسات بحيث يتم وضع آلية تضمن تسليم السلعة الموافق عليها من المصرف، ومنع استغلال حاجة المقترضين إلى مبالغ مالية من التجار أو حتى من بعض الموظفين.

وعن قروض السلع المعمرة بيّن المصدر أن سقف هذه القروض ٣٠٠ ألف ليرة سورية بفائدة ١٣ بالمئة لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات وآلية منح هذا القرض المقترض لا يحصل على ثمن السلع المراد شراؤها من المصرف بل يقوم المصرف بشرائها عن طريق تحويل ثمنها إلى المؤسسة الحكومية التي تبيع هذه السلع.

وتستهدف هذه القروض الموظفين لدى القطاع العام الموطنة رواتبهم لدى المصرف العقاري على أن يكون الكفلاء من الموظفين الموطنة رواتبهم لدى المصرف العقاري أيضاً، وذلك بهدف تسهيل إجراءات السداد من المصرف سواء من صاحب القرض أم من الكفلاء.

وبيّن المصدر أن المصرف يسعى إلى إعادة إطلاق عدد من المنتجات الإقراضية كاستئناف القروض السكنية وكما تم العمل على دراسة منح قروض ترميم منزلي للمنازل التي تعرضت لإذابات نتيجة للظروف التي يمر بها الوطن بما يسهم في دعم المواطنين في إعادة تأهيل منازله الدورة من جهة أخرى شهدت الصرافات الحالية التي لدى المصرف العقاري وكعادتها ازدحاماً شديداً مع بدء صرف رواتب الموظفين لدى المؤسسات الموطنة لرواتبها لدى المصرف. كما تمت مشاهدة حالة إغماء لإحدى السيدات نتيجة للازدحام الشديد في مبنى الإدارة المركزية يوم أمس.

«بردى» تستعد لتصنيع برادات وغسالات وأفران لشركة إيرانية

الوطن

كشفت وزارة الصناعة عن قيام شركة بردى بتثبيت مكونات براد للتصنيع المحلي وسيتم توقيع العقد بعد وصول النموذج المطلوب، كما تم تثبيت ١٥٠٠ مجموعة غسالة مفككة ٧ كغ رقمية مع القطع التبديلية لها لمصلحة شركة إيمرسان الإيرانية وتم تثبيت مجموعات مفككة لبراد ٢١ قدماً وفرن ٦ رؤوس.

إضافة لذلك يتم التنسيق بين شركة سيرونكس ومركز الاختبارات والأبحاث الصناعية لدراسة إمكانية توطين صناعة العنفات الهوائية والمظلات الشمسية حيث تم تنفيذ نموذج لهذه المظلة وسيتم إعداد دراسة جدوى اقتصادية وفنية لتصنيعها.

وبينت الوزارة لرئاسة الحكومة، أن المؤسسة العامة للسكر أعلنت ضرورة تأمين كمية ٢٥٠٠٠ طن سكر خامي، كما طالبت بتأمين كمية ٥٣٠٠ طن ميلاس لمعمل الخميرة لنهاية ٢٠١٦/٢/٢٣.

وفيما يخص المؤسسة العامة للصناعات النسيجية فقد عملت الوزارة على تأمين كميات كافية من الأقطان المحلوجة بالتنسيق مع المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان بما يضمن عدم توقف المعامل واستمرار عمل شركات الغزل التابعة للمؤسسة.

إضافة لذلك قامت المؤسسة بإصدار نشرة أسعار جديدة للغزول القطنية بالليرة السورية بدلاً من التسعير بالدولار بناء على قرار وتوصية اللجنة الاقتصادية ما يؤكد أنه من المتوقع أن يحصل تحسناً في المبيعات داخلياً وخارجياً.

وفي الوقت ذاته قامت المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان باستلام كمية ٧٥٢٧٠ طن قطن محبوب منذ بداية الموسم ولغاية تاريخه.

وقامت المؤسسة بحلج ٧٣١٢ طن قطن محبوب منذ بداية عام ٢٠١٦ ولغاية تاريخه نتج عنها كمية ٢٨٥٤ طن قطن محلوج و٤٢٥٢ طن بذور قطن، كما قامت المؤسسة بشراء واستلام كمية ١٥٥٠ طن قطن محلوج منذ بداية كانون الثاني من هذا العام بهدف إعادة بيعها لشركات الغزل.

وفي سياق متصل قامت المؤسسة العامة للصناعات الهندسية بإنجاز دراسة الجدوى الاقتصادية لإنتاج السخان الشمسي لتوطين هذه الصناعة في شركة الكبريت وفي المقابل تتابع شركة حديد حماة مع الجانب الهندي إمكانية تمديد فترة الإنفاق للقرض الهندي ليتسنى لشركة أبولو استكمال أعمال تطوير معمل الصهر في شركة حديد حماة بعد زيارة وزير الخارجية والمغتربين إلى الهند.

وفيما يخص المؤسسة العامة للتبغ فقد أوضح التقرير أن المؤسسة قامت بإطلاق ماركات جديدة من أصناف السجائر المحلية بأسماء جديدة، وإنتاج أصناف تعتمد بالدرجة الأولى على العمل اليدوي مثل السيجار للحد ما أمكن من استهلاك الكهرباء.

واظهر تقرير الوزارة الموجه للحكومة، أنه يتم العمل حالياً على التنسيق مع وزارة العمل للمشاركة في إقامة معمل لإنتاج السيروموات.

وحول الإجراءات التي اتخذتها المؤسسة العامة للإسمنت ومواد البناء أوضح التقرير أنه تم إجراء عمرة شاملة للخط الإنتاجي الأول في شركة إسمنت طرطوس ويتم حالياً إجراء تجارب الأداء ومعايرة الفرن على الساخن.

كما تقوم الشركة بإجراءات وضع العقد المبرم مع شركة فرعون لتأهيل وتطوير خطوط الإنتاج الأربعة في الشركة حيز التنفيذ اعتباراً من ٢٠١٦/٢/١ كما تقوم شركة إسمنت عدرا باتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع عقد التطوير والتأهيل لخطوط الإنتاج في الشركة المبرم مع مجموعة فرعون موضع التطبيق.

وتتابع موضوع إقامة مشروع لإنتاج الإسمنت بطاقة إنتاجية مليوني طن سنوياً مع مجموعة فرعون وفقاً لنظام (BOT).

إضافة لذلك قامت الشركة السورية للإسمنت باستثمار الشواحط المستعملة واستخدامها على الخط الإنتاجي كما قامت الشركة بإنشاء خط فرعي احتياجي لمواد راجع الفلتر من دون المرور بخط المطحنة العمودية.

مدير شركة البناء لـ«الوطن»: خطط لإعادة الحياة إلى المدن المدمرة وطرق سريعة للإعمار

الوطن

بيّن مدير الشركة العامة للبناء عامر إسماعيل هلال لـ«الوطن» أن الشركة نفذت نحو ٨,٦ مليارات بنسبة ٩٨٪ من إجمالي الخطة الإنتاجية للشركة لعام ٢٠١٥ البالغة نحو ٩,١ مليارات ليرة سورية في حين نفذت مبلغ ٣٣٥ مليوناً بنسبة ٨٥٪ من إجمالي الخطة الاستثمارية لعام ٢٠١٥ البالغة ٣٩٥ مليون ليرة سورية.

وبين أن الخطة الإنتاجية للشركة لعام ٢٠١٦ بلغت نحو ١٠,٦ مليارات وفق المشاريع المتوافرة التي تقوم بتنفيذها حالياً إضافة إلى مشاريع متوقع الحصول عليها وخصصت الشركة في عام ٢٠١٦ بمبلغ ٧٠٠ مليون ليرة سورية كخطة استثمارية لتأمين آليات ومعدات حديثة تسهم في تحقيق خطتها الإنتاجية وضمن تحضيراتها لمرحلة إعادة البناء والإعمار.

وتقوم الشركة بتنفيذ الخطة الإسعافية الموضوعة من وزارة الإشغال العامة حسب هلال لإصلاح وصيانة الآليات الهندسية والإنتاجية والتي تعرض قسم كبير منها للتخريب والضرر نتيجة الاعتداءات الإرهابية حيث تم رصد مبلغ ٤٥ مليون ليرة سورية في عام ٢٠١٥ لإصلاح هذه الآليات إضافة إلى ترميم وصيانة الأبنية والمراكز الإنتاجية والمستودعات في عدد من الفروع.

وأشار إلى الدعم المقدم إلى الشركة من خلال تزويدها بالعديد من الآليات الهندسية والإنتاجية بمؤازرة من وزير الأشغال شملت تركسات وقلابات وروافع وبواكر بما يسهم في التحضير والدخول إلى مرحلة إعادة الإعمار قريباً قائلاً: إن الشركة تتمتع بالعديد من نقاط القوة المتمثلة بالانتشار الواسع على كامل مساحة سورية والقاعدة الإنتاجية والبنية البشرية ووجود معمل مسبق للصنع في مدينة دمشق بطاقة إنتاجية كبيرة تصل إلى ٤٨ ألف م٢ سنويا ما يعادل ٥٠٠ شقة سكنية إلا أنه تعرض إلى الضرر مؤخراً نتيجة الاعتداءات الإرهابية.

وأضاف مدير الشركة العامة للبناء من جانب آخر: إن إستراتيجية الشركة لعام ٢٠١٦ تتركز على مواكبة التوجهات الحكومية بضرورة التحضير لمرحلة إعادة البناء والإعمار وبأيد وطنية سورية حيث بدأت الشركة تحضيراتها واستعداداتها لتأمين السكن للمتضررين من الأحداث لإعادة بناء ما تم تدميره وتخريبه وتقديم الحلول والمقترحات ووضع الخطط لإعادة الحياة إلى المدن المدمرة وإيجاد طرق سريعة ومباشرة لإعادة البناء بوسائط وتكنولوجيا البناء الحديثة. موضحاً أن من أهم أولويات الشركة للمرحلة القادمة الاستمرار في تنفيذ المشاريع التي تقوم الشركة بتنفيذها أو الموجودة في الخطط الاستثمارية للوزارات والجهات العامة المختلفة والمشاريع المهمة والحيوية بتقنيات حديثة ومواصفات جيدة وضمن البرامج الزمنية المطلوبة وتطوير آلية عمل الشركة العامة للبناء والتعمير ما يزيد من كفاءتها للاستجابة لمرحلة إعادة الإعمار من خلال واعتماد الأبحاث والتطوير والتصنيع لقوالب العناصر الإنشائية والبحث والتواصل مع الشركات العالمية في الدول الصديقة بهدف استيراد وتوطين تكنولوجيا تقنيات الإنشاء السريع والانتقال إلى مرحلة صناعة البناء وتطوير عمل فرع الإنشاء السريع والانتقال إلى مرحلة العمل الآلي بما لا يقل عن ٧٥٪ من الأعمال المنفذة.

وبين أن الشركة تسعى كذلك إلى تطوير الخبرات في مواضيع التدعيم والصيانة من خلال التعاون مع الجامعات والشركات المتخصصة وتطوير وتوسيع الأنشطة وذلك لتمكينها من المنافسة وتحقيق أرباح مادية تسهم في رفد خزينة الدولة وزيادة الثقة بالشركة ونمو أعمالها من خلال إدارات ديناميكية فعالة ومؤثرة تسعى إلى التحسين المستمر وتلبي احتياجات وتوقعات الزبائن وتطوير المراكز الإنتاجية باتجاه أعمال متنوعة وبمواصفات عالمية حديثة وتقنيات متطورة تؤمن حاجة السوق وخاصة لجهة إعادة البناء والإعمار وتطوير الآليات والمعدات وتجهيزاتها من خلال زيادة الخطة الاستثمارية وتأمين آليات حديثة متطورة تلبي متطلبات المرحلة القادمة لإعادة الإعمار تشمل آليات هدم عملاقة والترحيل وإعادة تدوير نواتج الهدم.

وأشار إلى أن العمل جار على إقامة مشروعات مشتركة وإقامة تحالفات إستراتيجية مع شركات أخرى عامة أو خاصة أو نقابات من خلال تقاسم الموارد والمهارات ولأسواق والتعاون في الأبحاث والإنتاج والتسويق الحصول على الحصة السوقية التي تستحقها الشركة وزيادة رقعة السوق وتحقيق مزيد من الأرباح وتحليل الوضع الراهن للموارد البشرية والاستفادة القصوى من الموجود منها بهدف إعادة هيكلة البنية الإدارية وأتمته المنظومة الإدارية والإنتاجية في الشركة وضبط النفقات من خلال الاستخدام الأمثل للموارد وتحقيق الكفاءة الإنتاجية وتقديم منتج متكامل وظيفياً.